

مبدأ المواطنة في الدول العربية مناقشة عامة

في

"المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية"

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

٢٩ يونيو/ حزيران ٢٠٠١

أولاً : أسئلة استهلاكية لتحفيز المناقشة

إعداد: على خليفة الكواري

اسمحو لي أن أطرح عليكم، لفتح باب المناقشة وتحفيز المشاركين عليها، الأسئلة الاستهلاكية والتي تغطي المحاور الخمسة التالية*:

1- مراعاة مبدأ المواطنة في الحياة السياسية العربية

ما مدى مراعاة مبدأ المواطنة في الحياة السياسية العربية الراهنة بشكل عام؟ ما مدى إقراره على المستوى الرسمي وتجسيده في الدساتير وفي القوانين؟ وما مدى قبوله في الحياة السياسية للمجتمع وانعكاسه على العضوية والحقوق والواجبات في تكوين المجتمع الأهلي التقليدي وفي التنظيمات المجتمع المدني الحديث؟ هل يمكن اعتبار مبدأ المواطنة بمفهومه المعاصر مؤسساً فكرياً ومقبولاً نفسياً ومستوعباً سياسياً لدى النخب الحاكمة و/ أو لدى قيادات الحركات التي تنشأ التغيير في البلاد العربية؟

هل مقاربات التيارات الفكرية للمفهوم المعاصر لمبدأ المواطنة كافية لخلق فهم مشترك لمبدأ المواطنة في المجتمع؟ هل مقاربات التيار الإسلامي والتيار القومي والتيار الماركسي - الاشتراكي والتيار الليبرالي - الرأسمالي في البلاد العربية كافية للوصول إلى مفهوم مشترك لمبدأ المواطنة، يقر بحق كل من يحمل جنسية الدولة في التمتع بحقوق المواطنة الكاملة غير المنقوصة بما في ذلك تولي المناصب العامة، كما يقر بضرورة وجود حقوق اقتصادية واجتماعية لكافة المواطنين يلزم ضمانها من أجل تحقيق إنسانيتهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم القانونية والسياسية؟

هل أصبح تطبيق مبدأ المواطنة واعتباره مصدر الحقوق ومناطق الواجبات يشكل مطلباً يحظى بالأولوية في اهتمامات أي من الدولة أو في تحرك مجتمعاتها؟ هل هناك مقومات كافية في عقائد المجتمعات العربية وفي قيمها لتأسيس مبدأ المواطنة؟ هل هناك ثقافة سياسية تعيق إمكانية تأسيس مفهوم المواطنة في الحياة السياسية العربية؟ ما هي القيم التي يمكن استحضارها لتأسيس مبدأ المواطنة في الحياة السياسية العربية؟ ما هي العقبات التي تعيق قبول تلك القيم في الحياة السياسية؟

هل القصور عن مراعاة مبدأ المواطنة في الحياة السياسية العربية - إن وجد في أي بلد عربي - يعود إلى قصور الجانب القانوني المتعلق بالحقوق والواجبات، أم يعود إلى المواقف والسلوك (الثقافة) وما يترتب عليهما من مشاعر متبادلة بين فئات الشعب وجماعته في كل بلد عربي، أم أنه يعود إلى قصور كليهما؟ هل القصور - إن وجد - عائد إلى غموض الهوية الوطنية لمجتمعات الدولة القطرية العربية وتنازع ولاءات فئات المجتمع، واقتصار الروابط بين أفراد المجتمع وجماعته على الجنسية (التابعة) دون وجود شعور كاف بالانتماء الداخلي يتغلب على غيره من انتماءات خارج الحدود؟ أم أن القصور عن مراعاة مبدأ المواطنة - إن وجد - عائد إلى طبيعة السلطة في الدولة العربية وعجزها عن بناء مؤسسة الدولة باعتبارها مؤسسة

♦ يرجى من المشاركين عند مقارنته للأسئلة الإستهلاكية Kick of discussion question، أن يشاروا في مداخلتهم إلى دول عربية محددة وتجاب معينة كلما أمكن ذلك.

منفصلة عن شخص من يحكمها؟ الأمر الذي حال دون بناء دولة المؤسسات باعتبارها وأعاق عملية الاندماج الوطني وأخر عملية التحول الديمقراطي؟

هل الواقع الراهن للدولة العربية القطرية ولطبيعة السلطة فيها وضعف تساند الأفراد والجماعات داخل مجتمع كل دولة، وضعف تفاعلهم الإيجابي لكسب الحاضر وتأمين المستقبل المشترك، يقف عائقاً أمام نمو الروح الوطنية وبناء المواطن الصالح الذي يصر على حقوق المواطنة لنفسه ولبقية مواطنيه ويؤدي واجباتها ويطالب الآخرين بأداء واجباتهم؟

٢- إقرار مبدأ المواطنة في دساتير الدول العربية

ما هي الدساتير العربية الراهنة التي ترقى من حيث المبدأ إلى إقرار مبدأ المواطنة؟ وما الدساتير والنظم الأساسية الراهنة التي لا تراعي متطلبات إقرار هذا المبدأ؟ هل عطلت التعديلات غير الدستورية وإعلانات حالة الطوارئ لفترات طويلة العمل بمبدأ المواطنة في بعض دساتير الدول العربية؟ هل أقر أي دستور أو نظام أساسي في أي من الدول العربية أو الإسلامية مبدأ المواطنة في العصر الحديث؟ ما هي النصوص الدستورية التي تشير إلى إقرار مبدأ المواطنة في العصر الحديث؟ ما هي النصوص الدستورية التي تشير إلى إقرار مبدأ المواطنة في تلك الدساتير؟ هل كان ذلك الإقرار مجرد نصوص أم أنه قد وضع موضع التطبيق؟ ما مصير تلك الدساتير إن وجدت؟ ولماذا تعطل العمل بها إن كانت قد عطلت؟

هل وجود دستور ديمقراطي شرط لازم لمراعاة مبدأ المواطنة؟ أي من مبادئ الدستور الديمقراطي التي لا يمكن القول بمراعاة مبدأ المواطنة في حالة غيابها:

أ- هل التسليم بمبدأ "الشعب مصدر السلطات" وأنه لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الناس شرط جوهري يلزم إقراره والعمل به من أجل مراعاة مبدأ المواطنة؟ هل يقتضي إقرار مبدأ "الشعب مصدر السلطات" أن يكون الدستور نفسه من وضع جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً عاماً حراً ونزيهاً يحق أن يشترك فيه -انتخاباً وترشيحاً- كل البالغين الراشدين ممن يحملون جنسية الدولة دون تمييز بسبب الدين أو المذهب أو العرق أو الجنس؟

هل يجب على الدستور الديمقراطي كي يكون مراعيًا لمبدأ المواطنة أن يتضمن ويضمن، الحد الأدنى من الحقوق القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل مواطن بالقدر الذي يمكنه من المشاركة السياسية الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية العامة والملزمة والدفاع عن مصالحه المشروعة؟ هل على الدستور الديمقراطي كي يكون مراعيًا لمبدأ المواطنة أن ينص على حق كل المواطنين دون تمييز فيتولى المناصب العامة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية؟ ما التجاوزات التي يمكن قبولها مرحلياً على مسألة وضع الدستور وإقراره من قبل جمعية تأسيسية؟ ما الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن المواطن من ممارسة الحقوق القانونية والسياسية على أرض الواقع؟

ب- أي من مبادئ الدستور الديمقراطي التالية له تأثير على مراعاة مبدأ المواطنة وتمكين المواطن من ممارسة حقوق المواطنة وأداء واجباتها:

* هل سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه دون تمييز شرط لمراعاة مبدأ المواطنة؟

* هل عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة شرط ضروري لضمان مراعاة مبدأ المواطنة؟

* هل ضمانات حقوق الإنسان وضمان الحريات العامة - ومنها حرية التنظيم بما في ذلك تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها والتعبير بالقول والتظاهر السلمي- وتأكيد العمل بتلك الضمانات من خلال كفاية النظام القانوني ونزاهة القضاء وشمول نطاقهما كل ما يطاله أوجه الاختلاف، إضافة إلى حيوية المجتمع ووعي الرأي العام وفاعلية تنظيمات المجتمع المدني، شروط جوهرية لمراعاة مبدأ المواطنة؟

* وأخيراً وليس آخراً، هل تداول السلطة التنفيذية - رئيس الجمهورية والوزارة في الدول الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء والوزارة في دول الملكية الدستورية - وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل وشفافية عالية تحد من الفساد والإفساد والتضليل والتزوير في العملية الانتخابية شرط جوهري لمراعاة مبدأ المواطنة؟

ما هي التجاوزات أو القيود التي يمكن قبولها مرحلياً على مبادئ الدستور الديمقراطي السابق ذكرها، من أجل التوافق على الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي دون أن يخل ذلك بالحد الأدنى من مقومات وشروط مراعاة مبدأ المواطنة؟ وما هي الضمانات والاحتياطات الواجب تضمينها الدستور من أجل التأكد من عدم جمود الصيغة التوافقية لممارسة الديمقراطية ووقوفها حائلاً أمام إقرار مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة وتوفير شروط التطور السياسي والنضج الديمقراطي والسلم الاجتماعي وما يترتب عليه من إمكانيات أمن ونماء؟

٣- قبول مبدأ المواطنة في المجتمع

ما مدى قبول المجتمع في كل دولة عربية لمبدأ المواطنة؟ أي من مجتمعات الدول العربية يغلب على مجتمعها مراعاة مبدأ المواطنة؟ هل يغلب على التكوينات الاجتماعية التقليدية أو الحديثة في أي من البلاد العربية، الطابع الوطني والعضوية المفتوحة بصرف النظر عن الدين والمذهب والعرق والجنس، أم أنها تكوينات فئوية تقوم على العلاقات الوراثية؟ هل يتضامن المواطنون ويتساندون ويتفاعلون إيجابياً عبر علاقاتهم وارتباطاتهم الوراثية ومن منطلق وحدة المصير والمصالح المشتركة؟

إلى أي درجة نجحت كل من الدول العربية في تحقيق عملية الاندماج الوطني؟ هل يغلب على فهم الجماعات لمسألة الاختلاف داخل المجتمع أنها تنوع ضمن الوحدة، أم أنها تعتبر مسألة الاختلاف تمايزاً يقتضي إخضاع بعض الجماعة لبعضها الآخر بدلاً عن الاستعداد لمشاركتها في الخيرات وعملية اتخاذ القرارات الجماعية على قدم المساواة؟

ما مدى وجود تيار رئيسي واضح في كل من مجتمعات الدول العربية، وما مدى نمو رأي عام يعبر عن توافق على قواسم وطنية مشتركة؟ هل تغلب الروح الوطني على توجهات النشاط؟ وهل يتوافق رموز الفكر والعمل المؤثرون على توجهات وحركة الجماعات على أولويات وطني، أم أن أولويات كل منها تتعارض مع أولويات الآخرين وتقفحائلاً دون قبول الآخر والتفاهم معه على قواسم مشتركة والعمل المشترك من أجل تحقيقها؟ ما هو واقع تكوينات المجتمع الأهلي التقليدي؟ وما هو واقع تنظيمات المجتمع المدني الحديث؟ هل تكوينات المجتمع الأهلي التقليدي تكوينات وطنية ذات توجهات وطنية تتفاعل إيجابياً مع غيرها، أم أنه يغلب

عليها الانغلاق وتوجهات الإقصاء والنظر بدونية إلى الآخرين؟ هل هناك مجتمع مدني حديث فعال؟ هل هناك أحزاب ونقابات ومنظمات وجمعيات نفع عام؟ هل تشكل تنظيمات المجتمع المدني ثقلاً في المجتمع؟ وما مدى قدرتها على تكوين رأي عام وطني مؤثر؟

هل تمارس تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات ومنظمات وجمعيات نفع عام الديمقراطية داخلها؟ وهل تمارس هذه التنظيمات الديمقراطية فيما بينها؟ أم يغلب على ممارسات تنظيمات المجتمع المدني طابع الاستبداد والزعامات الفردية والجنوح إلى عدم التعاون مع الآخرين بصرف النظر عن الاعتبارات الوطنية؟ هل تنظيمات المجتمع المدني تنظيمات جماهيرية أم أنها تجمعات نخبوية أو فئوية لا يسمح لها أسلوب إدارتها واستحواذ قياداتها على التوسع والانتشار خوفاً على سلطة مؤسسيها وتحكمهم في التنظيم؟ هل يتم تداول السلطة في تنظيمات المجتمع المدني وهل يمكن ترشيد وتطوير السياسات من الداخل أم أن الإقصاء أو الانشقاق مصير كل فرد أو جماعة لديها اجتهاد مختلف عن اجتهاد الزعامة التاريخية؟

هل تعبر تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات ومنظمات وجمعيات نفع عام عن قبول المجتمع لمبدأ المواطنة؟ هل تعكس تنظيمات المجتمع المدني ذلك القبول من خلال سياساتها وعلاقاتها؟ هل تجسد تنظيمات المجتمع المدني قبول المجتمع لمبدأ المواطنة من خلال عضويتها؟ إلى أي مدى تكون عضوية تنظيمات المجتمع المدني مفتوحة في حدود أغراضها لجميع من يحمل جنسية الدولة بصرف النظر عن أي تمييز؟ هل تعكس تنظيمات المجتمع المدني الفروقات الدينية والمذهبية والعرقية؟ هل هي امتداد لتكوينات المجتمع الأهلي التقليدي الوراثة؟ هل يحكم العضوية في تنظيمات المجتمع المدني اعتبار المصالح المشتركة والاهتمامات الوطنية المتقاربة؟ هل اتجاهات التغيير - إن وجدت- في تنظيمات المجتمع المدني تشير إلى تزايد الاعتبارات المصلحية على الاتجاهات والاهتمامات الوطنية المشتركة في تشكيل تنظيمات المجتمع المدني، أم أن تلك المتغيرات تمثل ارتداداً إلى الاعتبارات والعلاقات الوراثة من قبيلة وطائفية وعرقية ومناطقية؟

هل تنظيمات المجتمع المدني مستقلة سيدة قراراتها تتمتع بحرية التعبير في حدود قوانين تنسجم مع مبادئ الممارسة الديمقراطية؟ ما طبيعة القوانين التي تحكم العمل الأهلي؟ هل سياسات وتوجهات أغلب تنظيمات المجتمع المدني تنطلق من اعتبارات وطنية وتعتمد على تمويل وطني أم أن هناك اختراقاً أجنبياً لتوجهاتها واهتماماتها؟ هل تنظيمات المجتمع المدني منظمات غير حكومية حقاً أم أنها منظمات حكومية تحت غطاء أهلي؟

٤- مبررات ودواعي مراعاة مبدأ المواطنة

هل هناك حاجة لإعادة تأسيس أي من نظم الحكم العربية الراهنة على قاعدة المواطنة؟ ما المبررات المبدئية والدواعي العقلية لتطبيق مبدأ المواطنة في الدول العربية؟ هل هناك دواع ملحة لتأسيس النظام السياسي على قاعدة المواطنة المتساوية غير المنقوصة في الحقوق والواجبات، ومن حيث تولي المناصب العامة وتداول السلطة سلمياً؟ هل هناك بديل لإعادة تأسيس الحياة السياسية الراهنة بعيداً عن إقرار مبدأ المواطنة والعمل به؟ ما هذا البديل - إن وجد- وهل هو قادر على تحقيق الاندماج الوطني وتنمية القدرات وإطلاق الطاقات من أجل تحقيق الأمن والنماء؟ هل هو قادر على تأسيس حياة سياسية تحظى بالقبول وتتمتع بالرضاء بعيداً عن قهر السلطة وتفشي العنف والعنف المضاد؟ هل هو قادر على تحقيق السلم الاجتماعي في

المدى البعيد وتجنب الفتن الداخلية والحروب الأهلية واحتمالات التدخل الخارجي بقصد تفكيك المجتمعات العربية وتمزيق الكيانات القائمة؟ كيف يمكن إثبات قدرة ذلك البديل على أرض الواقع ومن خلال الاستدلال بممارسات حكم حقيقية معاصرة؟

هل يمكن أن تتحقق اليوم مقتضيات كرامة الإنسان الذي كرمه الله واستخلفه في الأرض، دون إقرار مبدأ المواطنة بالكامل غير المنقوصة من حيث المبدأ، بعد أن تم اكتشاف مبدأ المواطنة ونجح توظيفه في الحياة السياسية؟ هل تتحقق صيانة حقوق الإنسان وتمكينه من أجل الدفاع عنها دون قبول مبدأ المواطنة والعمل بها؟ هل متطلبات تحقيق قيم المساواة والعدل والإنصاف تتحقق دون مراعاة مبدأ المواطنة؟ هل من حق بشر أو قلة من البشر أن تتحكم في عملية اتخاذ القرارات العامة الملزمة لشعب وأن يكون لها القول الفصل المطلق في توزيع الخيرات وتحديد الخيارات؟

هل تقتضي مسؤولية الإنسان تجاه مصيره أن يتمتع بحقوق المواطنة ويؤدي واجباتها؟ هل سعي الإنسان من أجل تأمين الحاضر وكسب المستقبل يمكن أن يثمر دون أن يتمتع بحق المشاركة السياسية الفعالة باعتباره مواطناً على قدم المساواة مع غيره من المواطنين في الحقوق وفي الواجبات؟ هل تقتضي مسؤولية الإنسان تجاه مصيره أن يتمتع بحقوق المواطنة ويؤدي واجباتها؟ هل سعي الإنسان من أجل تأمين الحاضر وكسب المستقبل، يمكن أن يثمر دون أن يتمتع بحق المشاركة السياسية الفعالة باعتباره مواطناً على قدم المساواة مع غيره من المواطنين في الحقوق وفي الواجبات؟ هل ينتقص المواطن من صفة المواطن الصالح، إن هو تخاذل عن أداء واجباته أو تنازل عن حقوق المواطنة؟ ما هي الخسائر الوطنية والشخصية التي يؤدي إليها التخاذل والتنازل في المجتمع عن طلب حقوق المواطنة وأداء واجباتها؟ هل هناك أي مكاسب وطنية أو شخصية في المدى البعيد تبرر تخاذل أو تنازل الشعوب عن واجبات المواطنة وحقوقها؟ ماذا يفيدنا التاريخ المعاصر عن حاضر ومستقبل الشعوب التي ناضلت في سبيل أداء واجبات المواطنة والتمتع بحقوقها وتمكنت من ذلك مقارنة بغيرها من الشعوب والأمم؟

هل يمكن بناء الدولة الحديثة باعتبارها مؤسسة منفصلة عن شخص من يحكمها، يمارس الحكم فيها عن طريق المؤسسات، دون إقرار مبدأ المواطنة والعمل به؟ هل يمكن بناء الدولة القابلة للنمو والقادرة على توفير مقومات الأمن الوطني في البلاد العربية سلمياً، من خلال الاندماج الإقليمي والتكامل دون أن تمارس الشعوب مبدأ المواطنة، وتوظيف ما يتيحها من مشاركة سياسية فعالة لتمثيل مصالحها والتعبير عن متطلبات تأمين المستقبل في عالم تحكمه التكتلات الكبرى وتطغى فيه مصالح القوي على المصالح المشروعة للصغير الضعيف؟ هل يمكن تحقيق الاندماج الوطني دون مراعاة مبدأ المواطنة؟ هل يمكن تحويل أوجه الاختلاف الديني والمذهبي والعنقي والقبلي والمناطقي أو الفكري والطبقي والاجتماعي والثقافي الذي تزخر بمظاهره الدولة القطرية العربية اليوم إلى تنوع داخل الوحدة يغني المجتمع ويثري الدولة دون إقرار مبدأ المواطنة والعمل به؟

هل يمكن تنمية مقومات السلم الاجتماعي دون مراعاة مبدأ المواطنة؟ هل يمكن إرساء قواعد تنمية شاملة مستديمة تكون مشاركة الإنسان غايتها ووسيلتها، دون قبول مبدأ المواطنة والعمل به؟ هل يمكن ضبط السلطة وعقلنة سلوكها وترشيد قراراتها دون إقرار مبدأ المواطنة وتفعيل ما يترتب عليها من مشاركة سياسية؟ أليس إقرار مبدأ المواطنة والعمل به حجر الأساس

في عملية التحول الديمقراطي المعاصر؟ هي يمكن الحديث عن الديمقراطية وقيام نظم حكم ديمقراطية في البلاد العربية قبل أن يقر مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة ويتم العمل به؟

هل يمكن الحد من التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية تحت مبررات التدخل الإنساني ومناصرة الفئات التي يتم انتقاص حقوقها دون مراعاة مبدأ المواطنة بصرف النظر عن الدين والمذهب والعرق والجنس؟ هل يمكن وضع حد لأسباب الفتن والحروب الأهلية المادية والفكرية دون إقرار مبدأ المواطنة والعمل به؟ هل يمكن في عصر حقوق الإنسان وثورة المعلومات والاتصالات وتقارب الثقافات وانتشار نظم الحكم الديمقراطية ونجاحها، أن ترضى جماعة أو فئة ممن يحملون جنسية الدولة بالمواطنة من الدرجة الثانية..؟ أليس تأجيل مواجهة التغيرات العالمية في الفكر وفي الممارسة السياسية اليوم بمثابة قنبلة موقوتة في كل بلد لم تحسم فيه مسألة الانتماء وإقرار مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة ويؤسس فيه النظام السياسي على قاعدة الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

هل يمكن أن تستقر دولة معاصرة وأن يتفاعل إيجابيًا مجتمع معاصر لما فيه تحقيق مصالحه واستتاب أمنه الوطني وتنمية قدراته التنموية دون أن يصبح مبدأ المواطنة حجر الزاوية في بنائه الدستوري ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟ هل هناك بديل لإقرار مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة يحقق العدل والمساواة والإنصاف ويكفل الأمن والنماء في المدى البعيد؟ ما هو هذا البديل؟ وماهي أوجه التعارض بينه وبين مقومات وشروط مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة؟ كيف يحل هذا البديل شبهة المواطنة من الدرجة الثانية؟ كيف يتم إقناع بعض جماعات المواطنين وفئاتها بالتنازل عن حقهم في تولي المناصب العامة على قدم المساواة مع بقية مواطنيهم؟ وكيف يتم إقناع المحرومين بالتنازل عن الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق إنسانيتهم والدفاع عن مصالحهم والتعبير عن اهتماماتهم؟ كيف يؤمن هذا البديل المشاركة السياسية الفعالة لكل أفراد المجتمع وجماعته دون تمييز؟ هل توجد ممارسة ناجحة لهذا البديل على أرض الواقع، أم أنه مثل أعلى Ideal تتم مقارنته بواقع ممارسات معاصرة تشوبها النواقص؟ هل من العدل والمنطق أن يقارن وضع مثالي Ideal بوضع واقعي، أم يجب مقارنة الوضع المثالي بوضع مثالي والوضع الفعلي بوضع فعلي تتم ممارسته في الوقت الحاضر ضمن معطيات العصر ومقتضياته؟

٥- المقاربات الفكرية والمصالحات التاريخية المطلوبة

ما المقاربات الفكرية المطلوبة لتأسيس مفهوم المواطنة في الحياة السياسية العربية؟ ما المصالحات التاريخية التي يجب السعي إلى تحقيقها بين التيارات الفكرية والحركات السياسية من ناحية، وبينها وبين النخب الحاكمة من ناحية أخرى، من أجل إقرار مبدأ المواطنة والعمل به؟ هل محصلة مقاربات الفكر السياسي العربي بشكل عام عبر التيارات المختلفة كافية لتأسيس مبدأ المواطنة والعمل به في الحياة العربية؟ ما هي المقاربات المطلوبة من مفكري كل تيار؟ هل توجهات الحكام في الدول العربية بشكل عام تساعد على التوافق المجتمعي بين السلطة والشعب على إقرار مبدأ المواطنة دستوريًا والعمل به على المستوى الرسمي؟

ماهي محصلة مقاربات تيارات الإسلام السياسي لمبدأ المواطنة؟ ما مدى كفايتها؟ ما مدى كفاية مقاربات المفكرين والفقهاء المجتهدين؟ وما مدى انعكاسها على فكر وممارسة الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم في السودان وإيران على سبيل المثال؟ هل أقرت

تلك التجارب في الحكم الإسلامي مبدأ المواطنة؟ هل كان لدى تلك التجارب اعتبارات عقائدية حالت دون إقرار مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة بصرف النظر عن الدين والمذهب وتقدير تقوى الأفراد من قبل نظام الحكم وأجهزته؟ هل كانت أوجه القصور - إن وجدت - لأسباب مرحلية ولضغوطات عملية فقط؟ ماهي أوجه القصور وما أسبابها؟

ما هي محصلة مقاربات التيارات القومية العربية لمبدأ المواطنة؟ ما مدى كفاية تلك المقاربات لإقرار مبدأ المواطنة بصرف النظر عن اللغة والعرق والالتزامات العقائدية القومية العربية للأفراد؟ هل ممارسات الحركات القومية العربية التي وصلت للحكم في مصر وسوريا والعراق واليمن على سبيل المثال أقربت مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة وعملت به؟ هل كانت أوجه القصور - إن وجدت - في أي من تلك الممارسات لاعتبارات عقائدية أم أنها كانت مرحلية لضغوطات عملية؟ أم أن القصور يعود لأسباب أخرى؟ ماهي هذه الأسباب إن وجدت؟

ما هي محصلة مقاربات التيارات الليبرالية - الرأسمالية العربية لمبدأ المواطنة؟ وما هي محصلة مقاربات التيارات الماركسية - الاشتراكية العربية لمبدأ المواطنة؟ ما مدى كفاية مقاربات كل منهم؟ وما مدى انعكاس المقاربات الفكرية على الممارسة العملية عندما وصلت التيارات الليبرالية - الرأسمالية، والماركسية - الاشتراكية للحكم في بعض الدول العربية؟ ما هي أوجه القصور في فكر وممارسات التيارات الماركسية - الاشتراكية والتيارات الليبرالية - الرأسمالية عن إقرار مبدأ المواطنة والعمل به - إن وجد - وما هي أسباب القصور؟ هل القصور في فكر وممارسة الحركات السياسية التي وصلت للحكم في الدول العربية عبر التاريخ الحديث خاص بتيار أم أنه قصور عام يعبر عن طبيعة الحكم العربي الراهن؟

ما هي المجالات التي تتطلب مقاربتها لإقرار مبدأ المواطنة من قبل التيارات الفكرية والحركات السياسية التي تنشأ التغيير؟ هل مجال المشاركة السياسية الفعالة من قبل أفراد المجتمع وجماعته دون تمييز، تحتاج إلى مقاربة فكرية من قبل أي من التيارات الفكرية؟ هل المساواة في كل من الحقوق القانونية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية، تتطلب مقاربة عقائدية من قبل أي من التيارات؟ هل اعتبار الشعب مصدر السلطات يحتاج إلى مقاربة؟ هل تولي المناصب العامة من قبل المواطنين بصرف النظر عن الدين والمذهب والعرق والجنس والالتزام العقائدي تحتاج إلى مقاربة من أي من التيارات الفكرية الفاعلة على الساحة العربية؟

هل تمكين المرأة من ممارسة حقوق المواطنة الكاملة يحتاج إلى مقاربات خاصة؟ هل هناك معوقات ثقافية واجتماعية تضيق عقبات في سبيل ممارسة المرأة ما هو متاح للرجل من حقوق المواطنة؟ ماهي هذه المعوقات وكيف يمكن مواجهتها؟

هل النشأة الاستعمارية القسرية لبعض الدول العربية تعيق اليوم عملية الاندماج الوطني وتضعف شعور الانتماء؟ هل فصل بعض المجتمعات والجماعات عن بعضها وإقامة حدود الدولة الحديثة فيما بينها أثر على انتماء بعض الجماعات للدولة القطرية وأضعف ولائهم؟ هل يؤدي مزيد من التكامل العربي الوحدوي في الأقطار العربية أو أي مجموعة منها إلى تخفيف حدة التمزقات الاجتماعية التي أدت إليها نشأة الدولة القطرية؟ هل يمكن تنمية شروط أفضل للاندماج الوطني؟ وما الشروط التي يمكنها إبراز هوية وطنية جامعة تحقق انتماء أفضل لدى الأفراد والجماعات؟

هل تؤدي ضرورات كسب الحاضر وتأمين المستقبل إلى ضغوط على المقاربات الفكرية لكافة التيارات والحركات السياسية الفاعلة يجعلها تقبل ولو على مضض مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة؟ هل إدراك احتمالات الفتن والخطر الخارجية وأبعادها يمكن أن تخلق وعياً بضرورة مراعاة مبدأ المواطنة في الدول العربية وحفز رموز الفكر والعمل الأهل والرسمي على إقرار مبدأ المواطنة والعمل به؟

ما هي المصالحات المطلوبة بين التيارات الفكرية الفاعلة على الساحة العربية لقبولها - مجتمعة - مبدأ المواطنة وعملها المشترك من أجل وضعه موضع التطبيق؟ ماهي الحوارات المطلوب إجراؤها بين التيارات الفكرية للتقريب بينها وإزالة التعارض العقائدي بين مفهوم كل منها لمبدأ المواطنة ومفهوم الآخرين؟ ماهي المصالحات التاريخية المطلوب الوصول إليها بين الشعوب وحكوماتها لإقرار مبدأ المواطنة واعتبار الشعب مصدر السلطات؟ ماهي الخطوات مرحلية وما هو التدرج الذي يؤدي إلى مراعاة مبدأ المواطنة؟ ماهي المخارج التي يمكن أن تساعد على قبول الحكام والنخب الحاكمة والفئات الاجتماعية المحظوظة تطبيق مبدأ المواطنة على حساب بعض امتيازاتها؟ ماهي الامتيازات التي يمكن قبولها مرحلياً من أجل التوافق على دستور ديمقراطي؟

ما هي القواسم المشتركة التي تجعل التيارات الفكرية والحركات السياسية تنخرط في عمل مشترك لإقرار مبدأ المواطنة على المستوى الرسمي وتأسيس النظام السياسي على قاعدة الديمقراطية؟ ماهي العقبات التي تقف أمام قيام المجتمع الوطني الديمقراطي الواحد الفاعل القادر على التفاوض مع نظم الحكم القائمة على شروط مصالحة وطنية بين الحكام والشعوب؟ ماهي القواسم المشتركة التي يمكن أن يؤسس عليها هذا التجمع الوطني الساعي إلى تطبيق دستور ديمقراطي؟ هل سرادة الفكر والعمل على المستوى الأهلي والرسمي على مستوى هذه المسؤولية التاريخية؟ من أين تكون البداية؟

ثانيًا: المناقشات

رئيس الجلسة: وليد المبارك

1- روبرت ما برو:

السؤال المطروح طبعًا هو مامدى مراعاة مبدأ المواطنة في الحياة السياسية العربية بشكل علم؟ طبعًا السؤال هو سؤال نظري حصل حوله نقاش صباح اليوم. كما تم التعرض إلى مفهوم المواطنة، ومن هنا يمكننا أن نرى إذا كان هناك مراعاة لهذا المفهوم في الحياة السياسية العربية:

النقطة الأولى التي يجب أن نتفق عليها أنه لا توجد مواطنة إلا إذا وجد وطن، فهل معنى الوطن في هذا الحوار هو القطر؟ الدورة؟ (مصر، لبنان، سوريا...) أو هل المواطنة لها معنى أوسع. النقطة الثانية: هناك فرق بين المواطن والتابع (subject) في اللغة العربية قد يصح أن نقول (التابع) أو الرعية. لكن الدكتور علي خليفة الكواري نصحني ألا أستخدم هذه الكلمة لأن لها مفاهيم مختلفة. ما الفرق بين المواطن والرعية؟ الفرق الأساسي في رأيي أنا أن للمواطن وللتابع أو الرعية حقوق وواجبات، المواطن له حقوق وعليه التزامات والتابع له حقوق وعليه التزامات، ولكن نسبة الحقوق مقارنة بالواجبات أكبر من التابع، حقوق التابع محدودة وواجباته كثيرة. المواطن لديه توازن بين الحقوق والواجبات، هذا يعني أنه من الصعب أن يحدد الإنسان مفهوم المواطن التبع بدون الإشارة إلى نظام الحكم، فلو كان نظام الحكم ديكتاتوري مثلاً أو إمبريالي فالمواطن لن يبقى مواطناً في الحقيقة وسيبقى تابعاً أو من الرعايا، وإذا كان الحكم ديمقراطي فمفهوم المواطن له معنى أفضل. وفي الواقع لا توجد ديمقراطية بحتة في أي مكان ولا حتى في بريطانيا ولا توجد ديكتاتورية بحتة أو إمبريالية بحتة. لماذا؟ لأن الديكتاتوريات والديمقراطيات تختلف حسب الدستور، حسب اتجاهات التغيير حسب اتجاهات التغيير حسب الوضع السياسي. بعض الدول الديمقراطية تعطي حقوق أكثر وبعضها تعطي أقل للمواطن. كذلك للديكتاتوريات بعضها تسمح ببعض الحقوق لشعبها وبعضها لا. الإمبراطورية الرومانية مثلاً كانت تعطي الأقلية حقوق مهمة جداً فالنظام السياسي مهم جداً في تعريف المواطنة. والمواطنة لها أيضاً بعد ثاني وهو الهوية (لبناني، مصري، باكستاني)، هناك شيء ذاتي بيني وبين المجتمع هناك علاقة تتضمن عادات تقاليد طريقة كلام، طريقة تفكير. هذه أمور مهمة للمواطن ولكن ليست كل مواطنة تملك كل أبعاد الهوية وتؤسس مفهوم المواطنة على العلاقة الذاتية بين الفرد والمجتمع والبلد، هذا يؤدي إلى عامل مهم في المواطنة. في النهاية المواطن هو مصدر الوطنية ولذلك المواطن مستعد للموت في سبيل وطنه طبعاً لن تكون هناك فرصة لكل شخص لأن يضحي بنفسه، إنما المواطن فعليه أن يكون مستعد للتضحية، فأنا كمواطن غير مستعد لذلك إلا إذا كان عندي علاقة ذاتية تحدد هويتي، وهناك نوع من العلاقة القوية بين هذه الهوية والبيئة أو الثقافة أو القيم، أحياناً أموت في سبيل البلد لأنني مضطر. ولذلك في رأيي "أن أهم نقطة في هذا النقاش هي ألا تكون الإجابات على الأسئلة الاستهلاكية بنعم أم لا".

ما مدى مراعاة مبدأ المواطنة؟ الرد: ليس هناك مراعاة تامة وكذلك فإن مراعاة مبدأ المواطنة ليست منعدمتيوجد درجات لذلك أحياناً تكون المراعاة كبيرة وأحياناً قليلة، ولكن لا تكون موجودة أبداً. تختلف المراعاة كذلك ليس من ناحية الدرجة فقط، لكن أحياناً من ناحية

النوعية، هناك مراعاة ذات معنى، أحياناً من ناحية النوعية. هناك مراعاة ذات معنى، وأحياناً شكلية بدون معنى.

النقطة الأخيرة تتعلق بموضوع يكثر طرحه في الوقت الحاضر. هذا هو موضوع المجتمع المدني. ما هو؟ أنا غير موافق على التعريف الحديث لأنه ليس له أساس في التاريخ الفكري. القول أن: أي منظمة غير حكومية تعتبر من مؤسسات المجتمع المدني أصبح مفهومه هو مجموعة الـ NGOs. في رأيي هذا مفهوم أو تعريف غربي أمريكي له مصلحة سياسية. علينا التمييز وإذا كانت الـ NGOs وطنية فهذا موضوع ثاني، وإذا كانت دخيلة فطبعاً تستخدم لأغراض سياسية خارجية كما حدث في بعض الأحوال في كل البلاد العربية.

المجتمع المدني أكثر من الـ NGOs فهو مجموعة المؤسسات أو حتى لنقل الإنجازات التي يأخذها المواطنون من أجل أن يعملوا بطرق جماعية وليست فردية لتأدية بعض الأغراض الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. يعملوا بحرية وفي إطار القانون ولكن بكامل الاستقلالية في القرار. وهذه تسمح للمواطنين أن يبرزوا وينفذوا أفكارهم ومشاريعهم في صالح المجتمع وفي صالح الأفراد.

المكسب من إنشاء مجتمع وطني قومي مدني أن يساعد على تعزيز مفهوم المواطنة. لا يمكن أن يوجد مجتمع مدني في الأصل إذا لم يكن هناك مفهوم للمواطنة. ولكن إذا كان مفهوم المواطنة موجود حتى ولو في حالة ضعيفة والمجتمع المدني ينمو فسيزداد مفهوم المواطنة نموًا. وهذه النقطة مهمة للمناقشة وعلينا أن نتحرى إذا كانت موجودة في بعض الأقطار العربية أم لا.

٢- صباح المختار:

صباح اليوم استمعنا إلى ورقة الأخ د. علي وكذلك د. عبد الوهاب عن مفهوم المواطنة وتم مقارنته مع المفاهيم المختلفة والتعاريف الحديثة والتعاريف القديمة وأخذنا فيها ناحية التسلسل التاريخي. في جلسة الصباح يتساءل د. عصام النقيب هل المواطنة نتيجة للجنسية أم أن الجنسية هي نتيجة المواطنة؟ وأعطى مثال في هذا الشأن بالقول أنه في الغرب حاليًا كثيرين من المغتربين في هذا المجتمع أصبحوا مواطنين اكتسبوا الجنسية في حين أنه في بلداننا الأصل أن نصبح مواطنين لأننا نحمل الجنسية خصوصًا وأن الأجانب الذين يعيشون في أوطاننا لا يكتسبون الجنسية حتى وإن أقاموا لفترات طويلة كما هو الحال في كثير من الحالات. يؤثر هذا السؤال مسألة هل الجنسية هي نتيجة للمواطنة أم أن المواطنة هي نتيجة للجنسية؟

الشيء الذي تفضل به الأخ عبد الوهاب عندما ذكر المثل التاريخي أننا وأن المواطنة كانت نتيجة للجنسية، إن الأشخاص الذين يقيمون في أننا أصبحوا مواطنين، فالجنسية في ذلك الوقت كانت هي السبب والنتيجة هي المواطن في نفس الوقت مثلاً من الممكن تصور أنه من الناحية الإسلامية في المجتمع في الدولة الإسلامية كانت الجنسية في ذلك الوقت هي دين الإنسان وهذا هو الذي يعطيه الصفة، أي أن المسلم في الدولة الإسلامية تكون له المواطنة بغض النظر عن مختلف المعايير والتسلسل التاريخي. في تصوري أن مفهوم المواطنة له ثلاثة عوامل رئيسية:

- العامل الرئيسي الأول: هو عامل التشريع أي يجب أن يكون هناك نوع من القواعد المكتوبة أو المتعارف عليها لتحديد مفهوم المواطن.
- العامل الثاني: هو عامل تطبيق هذه القواعد القانونية أو التشريعية.
- العامل الثالث: ويتعلق بحماية هذه القواعد الموضوعية.

أعتقد أنه إذا انتقلنا إلى العصر الحديث بصورة سريعة ونظرنا إلى الناحية التشريعية فإن هناك تشريعات عربية. ذكر صباح اليوم أن أغلب دول الخليج ليس لديها دساتير، أو أن كثير من الدول العربية ليس لديها دساتير. هذا الكلام في الحقيقة غير صحيح، كافة الدول العربية بدون استثناء لديها دساتير. أنا عندي ١٥ - ١٧ دستور للدول العربية.

فعلى سبيل المثال: دستور دولة الكويت، المادة (٢٩) جاء بها العبارات التالية: "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".

المادة (٩) من النظام الأساسي المؤقت في قطر: "الناس متساوون في الحقوق والواجبات العامة وذلك دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس أو الدين"، المادة (١٢) تتحدث عن حرمة المساكن، المادة (١٧) عن حرية النشر والصحافة، المادة (٤) تتحدث عن الوظيفة العامة.

في الدستور العراقي مثلاً ، المادة (١٩) الفقرة أ "المواطنون سواسية أمام القانون دون تفرقة بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين" والفقرة (ب) تنص على أن "تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون بحكم القانون".

المادة (٢٥) من الدستور السوري، الفقرة أ "الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم"، الفقرة الثانية تنص على أن "سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة"، في الفقرة الثالثة "المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات"، الفقرة الرابعة "تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين. المادة (٢٦) "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينظم القانون ذلك. المادة (٢٧) "يُمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون".

في مصر المادة (٨) "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين"، وهناك نصوص تقريباً متشابهة في تونس واليمن وبقية الدول العربية، لدى بعض الدول العربية دساتير كبيرة من حيث عدد المواد تصل إلى ١٢٠ أو ١٥٠ مادة، والبعض الآخر تصل إلى ٦٠ مادة.

نفهم من هذه النماذج أن هناك تشريع ينص على المواطنة وهناك إيضاح نصوص تؤكد حقوق المواطن والمواطنة، في رواية جورج أورويل "مزرعة الحيوان Animal Farm" يقول أن الجميع متساوون أمام القانون Same people are more equal than other جميع الناس متساوون ولكن هناك البعض متساوون أكثر من غيرهم. وهذه الحقيقة تشير إلى مفهوم المساواة في التشريع المطبق في العالم العربي مقارنة بالواقع. إذا أتينا إلى المرحلة اللاحقة كما ذكرت، الأولى هي التشريع، فنحن لدينا التشريعات الكافية، نأتي إلى مرحلة التطبيق، أنا أزعم أنه لكي يتم تطبيق هذه النصوص هناك ثلاثة جهات لها دور في التطبيق، الجهة الأولى بدون شك هي السلطة سواء كانت السلطة الحاكمة أو الملك أو أية جهة في المجتمع، هذه الجهة هي التي تقوم بإعطاء القوة التنفيذية وتقوم بتنفيذ القوانين أو قد تمنع تنفيذها.

في نفس الوقت، في هذه السلطة هناك الجهات الأخرى التي تبتعد إلى حد ما أو على الأقل يفترض فيها أن تبتعد من حيث مبدأ الفصل بين السلطات هي السلطة القضائية، فحتى لو كان هناك حاكم ديكتاتوري، يفترض أن هناك محاكم يرأسها ناس من المجتمع أو من خيارات المجتمع في أي بلد من البلدان، يفترض أن القضاة على الأقل يكون لهم دور أيضاً، هذه كلها تأتي ضمن مسؤولية السلطة، ضمن مسؤولية المجتمع، فالجهات المسؤولة عن التطبيق هي:

أولاً : السلطة ممثلة بالحكومة والسلطة القضائية.

ثانياً: المجتمع المتمثل في سلطة القانون ومنظمات العمل المدني.

ثالثاً: الدور الأكبر، يعق العبء على الفرد، الذي مالم يطالب بتطبيق حق المواطنة ومالم يحتج على حرمانه من هذا الحق، فليس بعد ذلك من ضمانه لحق هذا الشخص، فليس من حق من يهمل الدفاع عن هذا الحق أن يلوم الآخرين.

أذكر في إحدى المرات في مصر كان هناك ندوة حول الديكتاتورية في زمن الرئيس عبد الناصر، إحدى السيدات تحدثت وقالت "كلكم تعلمون أنني من المعادين لنظام جمال عبد الناصر، فأنا دخلت السجن عندما وصل إلى الحكم عدة مرات، إلى أن مات، وأنا ضد الحكم" ولكن أسأل هذا السؤال الآن: "لو أن مليون مصري خرج إلى الشارع للإحتجاج على الديكتاتورية في زمن عبد الناصر، لم تكن هناك سجون تكفي لمليون" فعندما لا نحتج ليس من حقنا بعد ذلك أن نحتج بدعوى أن هناك الآخرين الذين لم يقوموا بإعطائنا حقوقنا، هذا المفهوم

الذي ذكرته وهو دور الفرد ودور المجتمع ودور السلطة في تطبيق الناحية التشريعية والحقوق والمواطنة. هناك الجانب الثاني وهو جانب الحماية من قبل جمعيات حقوق الإنسان، نفس هذه الجهات عليها دور، والدور الإيجابي هو دور المطالبة بالتنفيذ والدور السلبي هو عندما يحرم المواطن من حقه. فعلى هذه الجهات أن تتحرك وإن لم تتحرك فبدون أدنى شك من يحرم المواطن من حقه سيتمادى في ذلك.

هذا الطرح يشمل الدول العربية، لكن أزعج أن المشكلة أكبر من ذلك، هناك عيب فينا كأفراد، ففي المجتمع الغربي، كثيرين من بيننا أصبحوا بريطانيين ومنهم جيل ثاني أو جيل أو في بريطانيا، في الانتخابات الماضية أجرى بعض الأخوان العرب المكتسبين للجنسية الذين لديهم الحق في المشاركة، وهؤلاء الأشخاص يتم تذكيرهم مباشرة بالانتخابات بالإضافة إلى وسائل الإعلام، تأتي لكل فرد ورقة من خلال البريد تعين له نقطة الانتخابات والموعد والزمان والمكان، لكن العربي لا يشارك، إما لاعتقاده أنه لا أهمية لمشاركته أو لأنه حقيقة لا يريد، لكنه مستعد أن يتكلم عن الديكتاتوريات والحرمان من الديمقراطية وحقوق المواطنة في دولنا. هناك ملاحظة أخرى، إذا راقب أحد أو قارن بين العربي البريطاني والهندي البريطاني أو البريطاني (من أصل عربي أو هندي)، الثاني يعتبر أن بريطانيا بلده وهو مواطن في هذا البلد والملكة هي ملكته، أما العربي لا يشعر بالمواطنة ومن هنا تنشأ المشكلة الأخرى، إن المواطنة بعد التشريع وبعد التطبيق وبعد الحماية هي هوية وانتفاء. هناك إشكالية أن يرفض المواطن مبدأ المواطنة باعتباره ينتمي إلى مجتمع آخر.

بالنسبة للعرب هناك مشكلة رئيسية أخرى هي التعارض بين المواطنة والهوية، وهناك اهتمام بكتابة الدساتير والتركيز على نصوص الانتخابات والمجلس التشريعي، هذه كلها لا أهمية لها، لأن العبرة بالتطبيق. الناحية الأخرى: قد لا يعلم الكثير أن بريطانيا ليس لديها دستور والدول العربية كلها لديها دساتير، في بريطانيا لا توجد وثيقة واحدة اسمها الدستور ولا توجد وثيقة تنص على حق المواطن، إلا أنني أزعج أن حقوق المواطنة في بريطانيا محمية أكثر من كثير من الدول التي لديها دساتير، أنا لا أفهم مفهوم الدستور الديمقراطي لا يعني لي شيء، فالدساتير وضعت من قبل سلطات ديكتاتورية، الدستور الياباني وضعه الجنرال ماكارثي. والدستور الألماني وضعه الحلفاء، مع ذلك تم تطبيقه ومستمر العمل بموجبه.

أعتقد أن مفهوم المواطنة، وهو مفهوم لا يختلف كثيراً عن الديمقراطية، هو عبارة عن تراكم ممارسة وليست أفكار أو شعارات ترفع، هناك مواضيع أخرى تابعة لها، كتداول السلطة وارتباطات تنظيمات العمل المدني هذه الموضوعات نتركها لمناقشة أخرى.

٣- خالد السفيناتي:

نظراً لضيق الوقت سأقتصر مداخلتي على إبداء بعض الملاحظات الموجزة حول بعض التساؤلات المطروحة:

١- الدساتير والتشريعات لها أهميتها القصوى في بناء المواطنة والنظام الديمقراطي، وطالما أنه كان مطلوباً إعطاء أمثلة من القطر الذي ينتمي إليه المتداخل، فيمكنني القول بأن الدستور كان أحد أهم مجالات الصراع بين الحاكمين والقوى الوطنية والديمقراطية في المغرب طيلة أربعين

سنة، وكان سببًا لتضحيات جسام قدمها الشعب المغربي. ويمكن القول بأن للمغرب دستورين، والفصل (٩ هـ) الدستور الذي يشكل دستورًا مستقلًا .

٢- أعتقد أننا عندما نتحدث عن المواطنة وعن الديمقراطية نكاد نقصر في حديثنا على الأنظمة في حين أننا في الوطن العربي نكاد - بالكاد - نتوفر على مواطنين وعلى ديمقراطيين داخل أحزابنا وداخل آليات العمل السياسي والنقابي ومكونات المجتمع الأصلي.

نحن في المغرب نصارع الآن من أجل أن يكتسب العضو داخل الحزب السياسي مواظنته الكاملة داخل حزبه، ومن أجل أن تصبح أحزابنا أحزابًا ديمقراطية تمارس فيها الحرية والحق في الانتخاب والمشاركة في التقرير والتنفيذ والمراقبة، وفي التداول حول السلطة ... الخ.

وأود أن أشير إلى أن أحزابنا صورة مصغرة لمجتمعنا يوجد فيها الحاكم المطلق والرعية، والتغيب الشبه الكامل للمؤسسات معًا وانعدام سيادة القانون، واستعمال الإعلام الحزبي لفائدة الرأي والإدارة الحزبية، في أحزابنا لازال الاقتناع منعدمًا لدى المسؤول الحزبي بأنه يمكن أن يصبح بين عشية وضحاها عضوًا عاديًا في الحزب تنفيذًا لإرادة قواعد الحزب، ولأزال الحديث عن التداول حول السلطة يطرح بالنسبة للآخرين وليس بالنسبة للحياة الداخلية للحزب، ولذلك فمعركة الديمقراطية والمواطنة هي معركة متوازية داخل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وداخل الدولة. وأقترح الخروج بتوصية تتعلق بأن تنص الدساتير العربية على شرط الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية لقيامها واستمرارها على المستوى الحكومي، ففاقد الشيء لا يعطيه.

٣-أريد أن أنبه إلى إشكال خطر جدًا ومعيق لأي تطور ديمقراطي بالبلاد العربية، وهو إشكال إرشاء جزء كبير من النخبة السياسية، هذا الجزء الذي أصبح دوره الحقيقي هو التطبيع مع فكر وعقلية ومشروع الحاكم وتسويغ الأوضاع السياسية القائمة بدعوى تبني "الواقعية السياسية". والإرشاء السياسي يتم من طرف النظام الحاكم، وكذا في أحيان كثيرة من الأنظمة الخارجية إما على المستوى الشخصي أو على مستوى جماعي.

هذه الآفة يجب أن تحظى بدورها بالأهمية البالغة في التحليل والمعالجة، وأقترح تخصيص لقاء حول موضوع الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وأسباب تخلفها وسبل تحقيقها، كذا حول آفة إرشاء النخبة السياسية.

٤- فادي إسماعيل:

تعليقي هذا يرتكز حول استراتيجية تشجيع مبدأ المواطنة، إذا افترضنا أن المواطنة تقتضي وطنًا وهوية، نرى أن الشارع العربي أصبح الناس فيه، ربما بسبب الظروف القاهرة وبسبب إحباطات، أصبحوا يتكلمون كفلسطينيين أو مصريين أو لبنانيين، أولاً قبل أن يكونوا عربيًا أو مسلمين، لكن ذلك التحول لم يؤدي إلى تعمق المواطنة وربما لم يؤدي بالمواطن إلى انتماء وعطاء وتضحية. لازال السؤال السائد قائمًا وهو ماذا يمكن أن يعطينا الوطن وليس ماذا يمكن أن نعطي نحن للوطن؟ لماذا؟

ربما خلال العقود الماضية تم حرق المراحل وتم تسييس كل شيء سعيًا وراء اختصار الوحدة أو الاشتراكية، أو التنمية والآن الديمقراطية والمواطنة ... لكننا لم نصل.

ربما المطلوب هو تحجيم لحجم السياسة في حياتنا، في أحزابنا وفي فكرنا وفي شوارعنا وإيقاف سيادتها، وإعادة الاعتبار للعملية التربوية والأخلاقية ومنهجها البطيء، لكن الثابت على حساب العملية السياسية. ما يمكن بحثه هو إعادة بناء البنى الأخلاقية في المجتمع والتي تعيد وصل صلة الناس بالناس وبالسلطة بمختلف أبعادها لكي يتم الحد من سيطرة قيم الوصولية والنفعية والمحسوبية والفوضى لحساب قيم مجتمعية أخلاقية رشيدة يمكن عبرها تأسيس شرعية تضامنية جديدة ومواطنة صالحة. خسرننا عقوداً وربما من الأفضل أن نحاول التقاط الأنفاس والسير رويداً بدل من اللهث المرير.

٥- محسن بن شمالان:

هناك اختلافات كثيرة حول مفهوم المواطنة بالنسبة للنظام السياسي، لكن أعتقد أن هناك حد أدنى معروف، المواطنة معروفة أنها تعطي المواطن حقوق وترتب واجبات.

ذكر الدكتور أن الإسلام هو المواطنة والأمر ليس بالضبط هكذا، بدءاً من أول حكومة إسلامية فإن الرسول (صلى الله عليه وسلم) جمع فئات عدة في الحكومة منهم المسلم واليهودي وغير المسلم، هؤلاء يعيشون في المجتمع كمواطنين تحكمهم ضوابط معينة. في الجانب النظري للإسلام، القرآن، المصدر الأول للتشريع يذكر صراحة في مواضع معينة هذا المفهوم "إذا حكمت بين الناس فلتحكموا بالعدل" ولم يقل تحكموا بين المسلمين، ولكن بين الناس كلهم. فالعدل مطلوب في هذه الحالة لكل الناس في الدولة، هناك مواطنة تشمل المسلم وغيره. من حيث التطبيق، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والمجتمع هي الركائز الأساسية، لكن هناك جهة أخرى لنقل جهة رابعة مسؤولة غير مباشرة على التوجه في تعزيز المواطنة، هي المؤسسة التربوية نفسها، التي تعزز هذا المفهوم من البداية.

أما ما قيل بالنسبة للأحزاب، فنحن عندنا في اليمن، الأحزاب يجب أن تؤكد ممارسة الديمقراطية وأنا أؤكد صراحة على ضرورة أن تمارس هذه الأحزاب الديمقراطية في صفوفها أولاً وفعالاً هناك بعض الأحزاب تجاهد الآن لترسيخ هذا المبدأ، ومن ضمن هذه الأحزاب حزب التجمع اليمني للإصلاح، في الاجتماع الأخير كمثال حصل نقاش قوي جداً في مسألة دور المرأة وأحقيتها في أن تكون في مجلس الشورى، حصل نقاش وصراع بين الأخوان وكان كل واحد يبدي الكثير من الأدلة ومن البراهين لتأكيد وجهة نظره حتى انتصر الجانب الذي يدعو بدخول المرأة في مجلس الشورى، وفعالاً انتقلت المرأة لمجلس الشورى، وهذه خطوة اعتبرها صحيحة في هذا المجال.

٦- عباس شبلاق:

إحساس أننا بحاجة إلى العبور في النقاش من المجرد النظري والعام حول القضايا المتعلقة بنظام الحكم والممارسة الديمقراطية والثقافة السياسية السائدة وقضية حقوق الإنسان والنظر فيما هو قائم. لا الدولة الدينية قائمة ولا الدولة القومية والسؤال هنا كيف يمكن تعميق مفهوم المواطنة بمعنى المشاركة الشعبية وإقامة دولة القانون على مستوى كل قطر؟ ثم كيف يمكن تعميق هذا المفهوم على المستوى القومي؟ وهو ما يثيره عنوان الندوة أصلاً؟

اسمحوا لي هنا أن أؤكد على البعد القانوني وأهمية تطويره فيما يساعد على تعميق مفهوم المواطنة. هناك رزمة من التشريعات ذات الصلة هي بحاجة إلى مراجعة من ذلك: تلك المتعلقة بقوانين الجنسية والإقامة وحرية الحركة والانتقال. الجنسية كما ذكرنا هي مفتاح لحقوق المواطنة في منطقتنا ولكنها لا زالت تمنح كقاعدة للزوج رب العائلة بناءً على علاقة الدم فقط وهي بالتالي تستثني فئات عديدة مرتبطة في البلد من المقيمين المندمجين والمولودين فيها من العرب وخاصة عديمي الجنسية منهم كما تميز ضد المرأة وبعض الأقليات وتمنع ازدواج الجنسية بين البلدان العربية ذاتها بينما تسمح به مع غيرها من الدول الأجنبية.

تحدث د. مابرو عن المجتمع المدني وفي الواقع هناك رزمة من التشريعات ذات الصلة مازالت بحاجة إلى تطوير من بينها على سبيل المثال لا الحصر، تلك المتعلقة بقوانين المطبوعات وحرية التعبير، قوانين انتخابات المجالس المحلية والبلديات، القوانين التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية وغيرها. هناك بالطبع القوانين المتعلقة بتكريس مبادئ المشاركة الشعبية وتعميق الديمقراطية والمساواة والتأكيد على مبدأ سيادة القانون التي تشكل بالتالي مفهوم المواطنة بأبعاده المتشعبة.

مثل هذه المراجعة يمكن أن تتم على المستوى القطري وعلى المستوى العربي من خلال إقامة نظام عربي إقليمي يستند إلى رزمة من المواثيق والعهود كما هو معمول به في تجمعات إقليمية أخرى على الساحة الدولية. نحن لا نتحرك في معزل عن العالم وهناك مقاييس دولية وضعتها الأسرة الدولية تتعلق بحقوق الأفراد والجماعات لا بد من أن تجد طريقها على صعيد التطبيق في البلدان العربية.

٧- عبد الله الشماحي:

هناك عدة محاور، مسألة المواطنة لا يمكن معالجتها بمعزل عن المناحي الأخرى، هناك صعوبة بالغة، فهناك ارتباط بشكل وثيق، بين المواطنة والجنسية والديمقراطية والبنية الاجتماعية، ونوعياتها، هي بشكل أو بآخر تحمي حق المواطنة وتحمي المواطن نفسه. أقصد الحاكم يريد حكمًا بإلغاء المواطنة أو بنزعها عن مواطن محدد، لو كانت البنية الاجتماعية قوية لن يستطيع ذلك، وبالتالي أؤكد على أن مسألة القبيلة في المجتمع لا يجب أن ننظر إليها من منظور سلبي فقط ولكن ننظر إليها من منظور إيجابي أيضًا ونعتبر أن القبيلة من منحها الإيجابي تشكل حماية للمواطن وحقوقه لأن نزع هذه المواطنة لا يمكن أن يقوم بها حاكم ما، ومن هنا نفكر بمسألة البنية الاجتماعية أو ماسمي بالبنى التقليدية، لا ننظر إليها بعين متشائمة وإنما يتعين على من يريد أن يصلح سلبياتها ويستفيد من إيجابياتها أن ينظر إلى وظائفها.

قضية العلاقة بين المواطنة والهوية، أيضًا مسألة تحتاج إلى نقاش قضية المواطنة نفسها والهوية هل تؤكد نفس المعنى؟ هل المواطنة تعني إلغاء الهوية ودمجها بالهوية المشتركة أو العامة؟ طبعًا الإجابة على كل هذا: لا ولا حتى في التاريخ الإسلامي وأنا أعارض قضية أن الدين يشكل مدخل إلى المواطنة أو ممارسة المواطنة أو كسب حقوقها. من المعروف في التاريخ الإسلامي أن قضية الهوية، الدين، والذي يشكل جزء من الهوية لم تكن تشكل حجر عثرة إطلاقًا أمام ممارسة المواطن لمواطنته أو الفرد في الدولة للمواطنة. والأمثلة كثيرة، مثال مضحك قليلًا من اليمن، كانت هناك بعض المسائل أو المشاكل تلم وتحدث لمواطنين مسلمين فيتوسطون بكبير اليهود في المنطقة عند الإمام لحل أزمة معينة أو مشكلة متعلقة بأحد المواطنين المسلمين، فصار اليهودي هو الواسطة. مسألة القسطنطينية عندما فتحها العثمانيون أو عندما أخذها العثمانيون نعرف أن سكان بلادها فيما بعد من اليهود والنصارى زاد عن سكانها في ظل الدولة المسيحية بأضعاف مضاعفة، فلو كانت حقوق المواطنة غير مكفولة للدين الآخر هل يمكن أن يزدادوا؟ بالطبع لا.

من المعروف أن المواطن في بلاد الشام كان يتمتع بالمواطنة وكان غالبية السكان حتى القرن السادس نصارى، بلاد الشام التي تعتبر المرسى للخلافة الإسلامية لو كان هؤلاء يشعروا أن المختلفين في الدين لن يتمتعوا بحقوق المواطنة هل كانوا يبقوا على دينهم؟ طبعًا لا سوف يتحولون، فقضية الهوية والمواطنة ليست شرط ارتباط. ومن هنا هناك قضية خطيرة: هل معنى المواطنة أن نلغي هويتنا، طبعًا لا، هناك فرق بين إلغاء الهوية والاندماج أو الذوبان وبين التمتع بالمواطنة سواء أخذنا أو مشاركة أو عطاء.

٨- خالد الحروب:

هناك مشكلة واضحة تبرز في نهاية هذه الندوة وهي أن المجتمعين هنا مازال لديهم شكوك حول مفهوم المواطنة خاصة بسبب كونه غربي النشأة، وبالتالي فيما إذا كان صالحًا لمجتمعاتنا ولسياقنا التاريخي أم لا؟ والواقع أنه قبل أن نطالب بتطبيقه في واقعنا ونجبر عليه أنظمتنا وحكوماتنا... إلخ، ثمة ضرورة حيوية جدًا لأن يقوم اتفاق على مفهوم المواطنة وأهميته لتأسيس حياتنا السياسية، حتى بيننا نحن كمجموعة قليلة جدًا تمثل قطاعًا من المثقفين والأكاديميين يكاد يندم هذا الاتفاق.

أريد فقط أن أوضح نقطة تطرق إليها الأخ بشير: لم أقل أن الديمقراطية والمواطنة تحققان المساواة المطلقة والعملية على الأرض، الذي قلته أن المواطنة كنص نظري وبعد هذا التطور التاريخي المختلف، النص النظري على الأقل، يحقق مساواة مطلقة نظريًا وبالتالي يمكن تأسيس قانون يحتكم إلى هذا النص النظري في حال انتهاكه. إن الأفراد ماداموا مقيمين على ههنا بقلعة الجغرافية إقامة معينة، رجالًا ونساءً، بغض النظر عن الأجانب، متساوون في الحقوق والواجبات. والذي أقوله أن هذا تطور ثوري وتاريخي غير مسبوق في الفكر الإنساني أيًا كان مصدره. وعلى حد معلوماتي المتواضعة، لم تصل الأمور بحضارة ما إلى أن تصنف الأفراد من دون أي تراتبية معينة ومن دون أي معطى مسبق سواء كان ديني أو حضاري أو إثني أو لون أو جنس... إلخ، الكل يتساوى أمام القانون، وكل فرد له، نظريًا، حق الوصول إلى الحكم ولأي منهم حق متساوي تمامًا. أما التطبيق فهو أمر آخر فكل النظريات بما فيها النظرية الإسلامية تختلف عن النص النظري وعن النموذج عند التطبيق.

٩- جورج القصيفي:

في مداخلتني هذا الصباح طرحت أهمية تحديد طبيعة الدولة العربية كمقدمة لفهم موضوع المواطنة، وأعتقد أن الدكتور مابرو طرح أهمية تعريف النظام السياسي. من هنا أعود فأكرر التوصية التي أطلقتها حول القيام بمشروع بحثي حول طبيعة الدولة العربية يكمل المشروع الذي كان مركز دراسات الوحدة العربية في نهاية السبعينيات قد قام به.

النقطة الثانية تتعلق بالمجتمع المدني: من المهم جدًا الاقتراح الذي طرح حول إجراء المقارنة ليس فقط حول ممارسة الديمقراطية في الأحزاب السياسية ولكن في مؤسسات المجتمع المدني خاصة المهمة منها، يلاحظ مثلاً أن رؤساء أكثر منظمات المجتمع المدني العربية، "ينتخبون" مدى الحياة تمامًا مثلما ينتخب الحكام مدى الحياة، ومن هنا تبدو أهمية التوصية الداعية إلى إجراء مقارنة لفهم أسباب هذه الظاهرة.

نقطة ثالثة وهي أهمية الطرح الإسلامي المستنير، وعلينا في هذا المجال ألا نكتفي فقط بالنص القرآني، بل تفسير هذا النص ومحاولة تحليل الممارسة العملية على أرض الواقع، فمن الأهمية بمكان استنهاض الجانب الثقافي في حضارتنا عند مقاربة القضايا التنموية المعاصرة. ومن المهم بمكان أيضاً فهم الأسباب الكامنة وراء انحراف التجربة الإسلامية في الواقع الملموس، أي بمفهوم ابن خلدون لماذا تحولت الخلافة إلى الملك.

نقطة رابعة أرغب أن أسمع رأيكم حولها، وهي مشروع بناء قاعدة بيانات Data Base حول الديمقراطية في الوطن العربي.

أنا أعلم أن مثل هذه القواعد متوفرة في الغرب، ولكن قلما نرى أرقاماً حول الدول العربية عند مراجعة هذه القواعد. إذا اعتبرنا أننا نستطيع تفصيل الديمقراطية إلى ثلاثة فصول: انتخابات، حرية الإعلام، فصل السلطات. السؤال المطروح هو: ما هي الجداول الأساسية المطلوب توفيرها تحت كل فصل بهدف تعميق دراسات الديمقراطية؟ فعلى سبيل المثال يصعب إيجاد جدول يبين الانتخابات النيابية العربية حسب البلد وسنة الاقتراع ونسبة المقترعين. بالطبع مثل هذه البيانات متوفرة في كل بلد على حده ولكنها غير مجمعة بشكل يسهل استخراجها من الحاسوب لكافة الدول العربية.

نقطة أخيرة تتعلق بفصل السلطات، غالباً ما نعني بهذه النقطة فصل السلطات التشريعية عن التنفيذية عن القضائية. وبالطبع هذا مطلب محق. ولكن يجب إضافة مطلب آخر وهو ضرورة فصل "رجال الأعمال عن رجال السلطة التنفيذية"، إذ غالباً ما ينتشر في بلادنا ظاهرة رجال الأعمال الذين هم في الوقت نفسه رجال السلطة التنفيذية. والجدير بالذكر أن ابن خلدون ومونتسكيو Montesquieu كانا قد أشارا إلى ضرورة فصل القطاع الخاص عن السلطة التنفيذية.

١٠- عبد الوهاب الأفندي:

إذا أردنا الإجابة على الأسئلة الموضوعية هنا حول مراعاة مبدأ المواطنة في الدول العربية، الإجابة "لا" بدرجات متفاوتة. لكن السؤال الملح هو: ماهو السبب؟ هناك نقطة ذكرها الدكتور مابرو وقال كل الديمقراطيات ليست مثالية، فيها نقص فيما يتعلق بالحقوق. وبعض الأخوة استخدموا هذا النقص ضد الديمقراطية في الحوارات، لكي يصلوا للنتيجة المنطقية أنه

إذا كانت كل الديمقراطيات ليست كاملة فإن الديمقراطية والديكتاتوريات هما شيئاً واحداً، وهذا طبعاً كلام غير صحيح. يوجد إشكالية، ممكن للشخص أن يقول أنها مبنية في داخل المواطنة المتساوية، فالمواطنة الكاملة عملياً غير متحققة في الواقع، ولا يمكن تحقيقها بشكل مطلق، بمعنى أنه لو نظرنا إلى اجتماعنا هذا واعتبرناه برلمان، وفي وقت محدد حتى تناقش القضايا، رئيس الجلسة يقول ثلاث دقائق فهذا يعني من باب أولى أن هناك قضايا كثيرة لم تطرح وكثير من الناس لم يجدوا فرصاً إذا كان مثلاً في الدولة هناك خمسين مليون مواطن فإنهم لا يمكن أن يجتمعوا في مكان واحد، فالذي يحصل أنهم ينيبون عنهم آخرين وبهذه الطريقة الصراع الدائر ليس بين المواطنين ولكن بين النخبة المنتخبة، وهذا شيء نقبله. ذكر أخونا صباح المختار عدم قيام المواطنين العرب هنا بالتصويت، هذا ليس شيء سلبي في مجمله، عدم المشاركة أحياناً تكون إبداء رأي، أنا لا أراها قضية كبيرة. قد يكون هناك أشخاص في الاجتماع ولا يتكلمون، هذا ليس مشكلة معناها أنهم راضين عن كل ما قيل، ما أثيروا لدرجة أن يتحركوا فهذا جزء من العملية إذا أردنا مثلاً أن ننطلق من هذا المبدأ لأن مثلاً الدول العربية ليست بها مواطنة فنبداً بالتشريع. الأخ صباح ذكر أن دساتيرنا فيها مبادئ تشريعية طيبة ولكنه أخذ مواد ونسي مواد أخرى، لو أخذ مثلاً بعض مواد من الدستور الكويتي لوجدنا تحدد الانتخابات بالمواطنين من الدرجة الأولى وتختصره في عدد محدود جداً من المواطنين، لو أخذ المادة التي تنص على وراثة الحكم في العائلة الحاكمة لوجد أنه هناك نص آخر يلغي المساواة. إذا أخذ النص الدستوري السوري الذي يقول "حزب البعث هو الحزب القائد" فهذا يقلب بل ينسف كل المفاهيم وكل الأشياء الأخرى. إذن التشريع هو نقطة مهمة لكن الأهم من ذلك هو أننا نعرف أن هذه الدول لا تريد أن تشرع، فالحديث الذي قيل عن دور المواطنين أنفسهم في الصراع من أجل حماية حقوقهم، وإذا أخذنا المواطنين أنفسهم، فنحن نتحدث عن أنفسنا نحن المثقفين، أي أن المثقفين والناس المفكرين والناشطين أحياناً هم يكونوا جزء من العملية. يوجد عندنا هنا وسائل إعلام ليست موجودة حتى في بلادنا، هنا في لندن صحف وتلفزيونات مكونة من مثقفين ويشارك فيها مثقفين لكنهم لا يقولوا إلا ما يعرفوا أنه مسموح قوله في هذا المجال. هذه تعتبر مشاركة ضمنية من المثقفين ومن السياسيين في استمرار الأوضاع الراهنة. لا يوجد مثلاً في شيكوسلوفاكيا ناس يناضلوا من أجل حقوقهم. في الطائفية يوجد انقسام بين المثقفين منهم، مثلاً بين إسلامي وعلماي، بين هذه الطائفة وتلك، بين هذا الحزب والآخر، لا يسمح لهم بالمساهمة في البناء.

باختصار تقول أننا نحن رأس الرمح في مبدأ ليس هو تثقيف المواطنين، المواطنين يعرفون حقوقهم ومثقفين ويفهمون أن هذه الأنظمة ليست سليمة لكن يفتقدوا إلى قيادة من الناشطين المثقفين تقودهم إلى الطريق الذي يقودهم من الوضع الذي هم فيه إلى الوضع الذي يتكون فيه الدولة كما قلت سابقاً. المواطن في الدولة العربية الراهنة هو الرئيس فقط، حتى أسرته وحتى مساعديه ليسوا مواطنين، عليهم أن يسمعوا الأوامر، كما يمكن أن يقتلوا بسهولة، يتخلصوا من هذا وذلك. وهذا طبعاً ليس بالشيء السهل. أنا لا أؤمن المواطن العربي إذا لم يقم بالنضال، لأنه سوف يناضل فقط ليوم واحد وينتهي.

١١ - محمد قباطي:

في الحقيقة أنا استغرب أن بعض الإخوان المشاركين مع كل احترامي لهم فوجئوا أن الأحزاب العربية تفتقد للديمقراطية، هذه مسألة بديهية، كل مؤسساتنا نجد أن النزعة الاستبدادية متجذرة فيها، سواء كان في مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، أو في مؤسسات المجتمع المدني ابتداءً من الأحزاب والـ NGO وحتى الغرف التجارية والصناعية كلها. أعود إلى كلمتي التي قلتها في الصباح، يوجد في منظومة القيم والمبادئ غياب للضوابط المترسخة فينا نحن، هذا هو الفرق، قضية التربية. هنا الدكتور صباح تكلم في قضية الدساتير، لا أعتقد أن المشكلة في الدساتير حتى لو كان فيها الكثير من الفراغات. أختلف مع الزميل المتحدث الذي قال أن العرب البريطانيون أنهم لا يعيروا عن رغبتهم، نحن عندنا جالية من اليمن كبيرة جدا هنا في بريطانيا، أنا أقول أنه في السبعينيات والستينيات كان هناك وجود لهم في المجالس المحلية، لكن التطور على مدى أربعين سنة رجعنا إلى الخلف، لم يعد هناك مشاركة. الاهتمام بالسياسة قنتهم ومنعهم من أن يقوموا بعرض قضاياهم الأساسية في المجتمع الموجود في بريطانيا. العرب البريطانيون عندهم مجموعة قضايا يمكن أن يلتفتوا إليها غير السياسة، يدرسوا أولادهم ليحصلوا على فرص أكثر لكن ما يريدوا أن يصوتوا. لماذا يصوت المواطن الهندي؟ لا تستطيع أن تقارن، في الأساس إذا ذهبت إلى المناهج التعليمية في الهند عندهم قضايا حقوق الإنسان والحقوق المدنية مؤسسة تتكون في ذهن الإنسان وتتمارس. النزعة الاستبدادية عند الهنود ضعيفة هذا رغم وجود طبقة المغضوب عليهم، لكن أنا أشعر أن الديمقراطية مترسخة عندهم أكثر من عندنا، الشخص في المجلس المحلي في البنجاب أو الهند يمارس لهذه الحقوق أكثر من المواطن العربي، لأنه تكونت في ذهنه وشكلت فهو يعرف أن هذه حقوق. كمثال عملي أقول: لأنها غائبة في التعليم في تكوين التعليم نفسه والتربية لأننا نكبل السياسة بشكل كبير ولا نرجع لإدخالها في المناهج في التعليم لكي يشعر الإنسان أنها حق. في اليمن تكونت الوحدة وحيثنا بالديمقراطية والتعددية وفجأة ندخل في بدعة ديمقراطية، ما هي أوضاع الديمقراطية. الأحزاب في المغرب كما ذكر خالد السفياني، عندنا قانون الأحزاب والمؤسسات الديمقراطية والمؤسسات السياسية تنص على أن كل الأحزاب تمارس الديمقراطية، النص موجود وهو متقدم جداً لكن كيف تم العزوف عن هذا الشيء، نحن ولعدم وجود وعي من هو دافع الضرائب؟ عندنا أصبح هناك فتوى معينة بعد الوحدة بأربع سنوات، كل عضو مكتب سياسي في أي مكان يصبح بإمكانه الحصول على مرتبة وزير أوتوماتيكياً، لأنه لا يوجد وعي أنني أنا دافع ضرائب، هذه الضريبة لا تذهب إلى الوظيفة العامة، لكن داخل الأحزاب، نحن نوزع الآن ميزانيتنا على كل الأحزاب بالرغم من أن أنظمتها الداخلية تقول أنه يجب أن يجتمع الحزب كل أربع سنوات للانتخاب، فلو كان هناك وعي في الحكومة لما أمكن ذلك. المشكلة الأساسية إذن هي في أنظمة التعليم، دور التربية والتعليم يجب أن يكون أكبر، التربية والتعليم ترجعنا مراحل إلى الخلف بشكل مذهل في الوطن العربي في كل مكان، وفرق كبير ما بين التعليم الآن الذي يحصل عليه العربي في مصر أو في اليمن أو السعودية والتعليم في الغرب. حتى فكرة المواطنة نفسها سوف تتغير كثيراً، معنى السيادة تغير وتطور ومعنى المواطنة قد يتطور ولكن الموضوع الأساسي هل نحن أنفسنا نعرف أن هذه القيم صحيحة أم لا؟ ونعزها في أوساطنا وأوتوماتيكياً حتى يجد الشخص نفسه يمارس هذه الأشياء.

عندما تكلم الأخ في موضوع تفكيك الديمقراطية نسي قضيتين هما **Accountability and Transparency** أنا من سأحاسب، مجلس نواب لا يعرف الحقائق ولا يعرف شيء، على من تقع المحاسبة إذا لم يكن هناك شفافية كيف ستكون المسائلة، هل تناقش مجالس النواب في الدول العربية مسألة الموازنة الحكومية، في بريطانيا يناقشوا هذا لأنك تسأل عن النقود، أين ذهبت بها، في بلداننا قد يناقشوا سياسة ولا يناقشوا القضية الأساسية المال العام.

١٢- بشير نافع:

أنا أعتقد أن هناك جهل عام يكرر أننا نحن كعرب من الناس الذين يشتغلون في التنظير على حساب المسائل العملية، هذا الكلام غير صحيح، العكس هو الصحيح التنظير في المنطقة العربية قاصر، المكتبة العربية فيها مشكلة كبيرة قاصرة جداً في الأدب السياسي ومسائل القانون، إذا أنت ذهبت إلى مكتبة في بريطانيا تجد أن العمل في الخمس سنوات الأخيرة يساوي أضعاف ما أنتج في الخمسين سنة الأخيرة، لهذا السبب أنا أعتقد أنه يوجد هنا مشكلة هي مصطلح له مدلولات تاريخية معينة والخطاب حوله بدأ من خلال الصراع بين وجود الإمبراطورية الإيطالية والإمبراطورية الرومانية المقدسة من جهة، ومن جهة أخرى في ذروة عصر النهضة وتبلورها في القرن الثامن عشر، هذه مسألة لا علاقة لها لا بروما ولا بأثينا ولا بالمجتمع الإسلامي. الآن نتحدث عن ظاهرة الهجرة والهجرة، المسلمين من أكثر الأمم عبر التاريخ هجرة، إذا ذهبت إلى جزر أندونيسيا أو المالوية تجد مئات الألوف أو ربما الملايين من أصول يمنية تذهب إلى مكة والمدينة فلا تجد أحد تقريباً من أصل عربي، كيف كان هؤلاء الناس يتحركون من الدولة الصفوية إلى الدولة العثمانية ومن الدولة العثمانية إلى الهند، من المالديف إلى اليمن ومن اليمن إلى المالديف، من مراكش إلى المدينة، هؤلاء عندما كانوا يأتون إلى مكان آخر يصبحوا جزء منه، العالم مثلاً أو الداعية أو الصوفي يأتي إلى المكان الجديد ليس هناك للدولة أي دور في قبوله، المجتمع هو الذي يقبله، لا يقبله فقط لأنه مسلم، كان هناك مسلم يأتي إلى مكان ما يحمل رؤية معينة هي مناهضة للرؤية المهيمنة في المكان فيطرد من المدينة، المجتمع هو الذي يقبل، فكان يحدد القبول وليس الدولة، وبالتالي في الموروث الإسلامي موضوعة المواطنة كما برزت وتبلورت في السياق الأوروبي لا يمكن القياس على الموروث الإسلامي فيها وبالتالي هذا الموضوع يحتاج إلى بحث ويحتاج إلى تفكيك حتى يكون واضح لدى الناس، لماذا الحوار.

المسألة الثانية حول الموضوع، الاقتراح العملي واضح أننا نتحدث عن موضوع المواطنة كما ورد في السياق الأوروبي فنحن نناقشها كما وردت في السياق الأوروبي، المسألة الأخرى فأنا استمتعت بحديث الدكتور مابرو وأعتقد أن ناضل **struggle** في تعريف المجتمع المدني أن أظن أن المجتمع المدني ليس **NGOS** هذا كلام سطحي جداً وكلام له دلالات سياسية برز فقط في السنوات العشر الأخيرة. ما كان مقصود بالمجتمع المدني هو المعادلة بين المجتمع والدولة ربما القصد من التعريف هو **Societal Discourse** خطاب المجتمع، كيف يدافع المجتمع عن نفسه في مواجهة اللوم، وأنا أظن أنه كتعليق على مداخلته، أنه لا مكان لوجود مجتمع مدني بدون مواطنة، بمعنى أنه قبل بروز مفهوم المواطنة الحديث كان هناك مجتمع مدني. إذا جئت إلى الفضاء العثماني في عام ١٨٣٠ فقط، قبل سنوات قليلة من بدء عصر التنظيمات، ما الذي تجده؟ تجد نظام حرف نظام تجار نظام علماء، تجد الناس كيف

يختارون القاضي الذي يريدونه، الحنفي يذهب إلى الحنفي والمالكي يذهب إلى المالكي، تجد طرق صوفية تجد كنيسة مستقلة في تشريعاتها عن الآخرين، ولا مشكلة على الإطلاق، تجد الدولة مستوى التشريعات معطى للدولة، حق الدولة في التشريعات ضئيل جداً ويتعلق فقط بالمسائل الإدارية البحتة.

النقاشات التي تدور في الولايات المتحدة حول موضوع الـ Community داخل الحزب الجمهوري وحوله، مسألة مهمة في هذا المجال.

النقطة الأخرى، الانتخابات والنص الذي ذكره نبالد الحروب، أولاً لا أحد يستطيع أن يفسر لماذا يتراجع الاهتمام بالسياسة في الغرب رغم زيادة مفهوم المواطنة؟ مسألة المواطنة والديمقراطية وصلت إلى ذروتها في مرحلة ما بين الحربين إذا ما لاحظنا تطور الانتخابات العامة في الغرب والتصويت ... الخهذ مطلع الخمسينيات هناك تراجعاً كبيراً جداً، ليس المسلمين فقط الذين لا يصوتوا في بريطانيا يا أستاذ صباح المختار، البريطانيون لا يصوتوا وكذلك الإنجليز والاسكتلنديون، لا أحد يذهب إلى الانتخابات، معدل الذين يذهبون للانتخابات في بريطانيا هذه الأيام ٥٠ - ٥٥% أو ٦٠ - ٦٥% في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك تراجع كل سنة عن التي قبلها، مسألة أخرى حول مسألة المواطنة في السياق الغربي، صحيح كما قال خالد الحروب، في التاريخ الآن عندنا نصوص ولدت في المجتمعات في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حول المساواة الموجودة في النصوص الغربية، هذا الكلام إيجابي أم سلبي. ما المدلول الأخلاقي لهذا الكلام؟ إذا كان هذا النص موجود ولكنه في الواقع لم يكن موجوداً على الإطلاق عبر التاريخ وحتى الآن غير موجود، بمعنى أنه أنا ومن يقدم مساهمة ١٠٠٠٠٠٠ دولار لحزب العمال أو حزب المحافظين غير متساوين في التأثير، شخص يملك محطة تلفزيون وآخر يملك جريدة وآخر عامل نظافة كيف يكونوا متساوين، هذا النص الموجود حول المساواة في الغرب والذي هو نابع من مفهوم المواطنة لا قيمة له على الإطلاق، كل منا يستطيع أن يعطيها المدلول الأخلاقي الذي يريده، قد يقول عنه خالد هذا إيجابي متطرف وأنا قد أقول متطرف سلبي، لكن في حقيقة الأمر بعد كل هذا إذا كنا نتكلم من منطلق براغماتي في حقيقة الأمر هذه المساواة لم تحصل على أرض الواقع عبر التاريخ ولا في الفكر الإنساني كله، ولم تحصل حتى هذه اللحظة، متى ستحصل؟ إذا كانت ستحصل، لا أحد يعرف.

المسألة الأخرى، التطبيق ودفاع الناس عن حقهم، كلام صلاح مختار، تستطيع الدولة أن تضع مليون شخص في السجون إذا خرجوا إلى الشارع، الدولة تبني سجون (الدولة الحديثة) وتطور أجهزة القمع وأدوات الرقابة وأدوات التسجيل بمستوى المعارضة التي تواجهها، عندما احتاج الأمر، أنزل ديغول الجيش الفرنسي إلى الشوارع، أنتم تنسون هذا الكلام، في قلب باريس نزل الجيش الفرنسي بالدبابات إلى الشوارع عندما احتاج الأمر.

هتلر وضع ملايين في السجون، الدولة الحديثة إذا أرادت تستطيع ذلك سواء في بريطانيا أو أمريكا أو في العراق أو في أي مكان تستطيع ذلك. المسألة الأساسية (وهذه المرة الثانية التي أشير إليها) خلال الخمس سنوات الأخيرة المسألة التي يدور حولها النقاش دائماً في مثل هذه الندوات في حقيقة الأمر سواء قلنا هذا الكلام أم لا هو مسألة الدولة، كل نقاشنا يعود في النهاية إلى المسألة التي ذكرها في الصباح جورج قصيفي مسألة الدولة هي إذا كان لم يعاد النظر فيها في السياق العربي الإسلامي، في كل تصورنا للدولة، فكل ما نقوله كلام هامشي

لماذا؟ لأن الأمر الجاري منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الآن، كل الانقلابات إسلاميين أو علمانيين منذ الدولة في ١٨٤٠ وحتى هذه اللحظة، هو إعادة تدوين، إعادة إنتاج لنفس الدولة لذات هذه الدولة.

هذه النخبة الموجودة هنا من الأكاديميين ومن يشتغل في العمل السياسي هناك إجماع على أنه ليس هناك أي ديمقراطية في المنطقة العربية حتى داخل أحزاب المعارضة نفسها، هذا الموضوع هو مضحك، لكنه في غاية الجدية، معناه أن موضوعية الديمقراطية ليس له أساس في المنطقة. الحل الذي اقترحه البعض لذلك هو حل Social Engineering الذي يقول أنه بإمكانني أن أعلم الناس كلهم كيف يكونوا ديمقراطيين ولكن هذا لن يفيد.

١٣ - فادية الفقير:

ذكرت كل الأقليات ما عدا المرأة، يُلد أن أغير مسار الحوار قليلاً . يبدو لي أن الخطابات التي سمعناها منذ الصباح، الخطاب القومي والخطاب الإسلامي والخطاب القبلي والخطاب العلماني، كلها تنتشابه وتتلاقى، وجميعها ليست بعيدة عن التقاليد أو الممارسات التقليدية، لا يوجد خطاب قومي طاهر وغير متأثر بغيره من الخطابات. لكن جميع الخطابات جنسوية، تميز ضد المرأة حتى لو أعطتها حقوق رمزية أو صورية. أؤكد على كلمة جنسوية - المرأة لم تذكر حتى الساعة الواحدة - ذكرت الأقليات الإثنية أو العرقية، برأيي أن الخطاب هنا في أكسفورد أو الحوار هو خطاب ذكوري ورجولي ونتاج للفكر التقليدي الذي يحاول البعض أن يقدم أطروحات مضادة له. براسي للعنف ضد المرأة أظهرت أن هناك شيئاً ما يجب أن نقوم بتحليله وفهمه. هذا الشيء تقريباً هو نظام قيمي بديل يعود إلى فترة ما قبل الإسلام ثم دخل عليه الإسلام لتنظيمه والعمل معه ولكن هذا النظام بقي كما هو مثلاً البرلمان الأردني رفض حذف المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات الأردني التي تنص على أن "يستفيد من العذر المحل من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص آخر وأقدم على قتلها أو جرحها أو إيذاءها كليهما أو إحداها"، هذا القانون رفض حذفه، الإسلاميون والعلمانيون والقوميون رفضوا إلغاء المادة. إذن هناك نظام قيمي بديل يتجاوز الأيديولوجيا. الجميع لم يكونوا مخلصين إما لأيديولوجيتهم التي يؤمنون بها أو الدين أو حتى العرف - القانون العشائري - الذي يدعون باتباعه. كلهم ناقضوا ما كان يجب أن يكونوا مؤمنين به. أعتقد أن الجميع ذكوريون، لنسماها أبوية، هو مجتمع أبوي Patriarchal تبين أن للجميع ولاءات قبلية حتمية وأصبح هؤلاء السياسيون الذين صوتوا ضد القانون هم من يلعب لعبة الانتخابات، إذن هذا النظام الأبوي البديل كان ولازل متجذراً في المجتمع العربي قبل الإسلام وبعده وحتى سنة ٢٠٠٠ هذه الخلاصة للدراسة التي قمت بها لبعض المجتمعات في المشرق العربي. إذن كيف سنتق وكيف سنصل إلى مفهوم للمواطنة، إذا ظل الفرد العربي (والحزب العربي) لا يلتزم بمبادئه ويغير نقاطه المرجعية ومواقفه حسب الطقس أو حسب الحاجة إلى خلق قاعدة انتخابية أقوى.

١٤ - خالد السفياني:

أردت أن أذكر من مسألة المصالحات والموافقات الواردة في الأسئلة المطروحة، ونحن في المغرب عشنا تجربة مرة.

المصالحات تعني تنازلات من البداية، ما يقع في فلسطين هو احتلال، وكل اتفاقية تؤدي إلى تعايش ثم إلى احتلال جديد، ثم وهكذا، وأي مصالحة في ظل عدم التساوي في ميزان القوى تعني هيمنة طرف على آخر، دعونا نطالب بالديمقراطية في الوطن العربي، دعونا نطالب بدساتير معقولة، دعونا نطالب بدولة مؤسسات في الوطن العربي، دعونا نصل من خلال نضالنا إلى ما نستطيع الوصول إليه، أما إذا بدأنا كفاعلين وكمفكرين في طرح التنازلات فهذا يعني أننا سوف نساهم بما تقوم به بعض الفئات من محاولة لتسوية الواقع الحالي تحت اسم الوظيفة السياسية.

أنا كنت أريد أن أتكلم عن شيء من المغرب، مرشح مغربي شاب زوروا الانتخابات لفائدته فأعلن أنه يرفض المقعد المزور وتقدم بدعوى أمام المجلس الدستوري يطلب فيه إلغاء

النتائج المعلنة لفائدته، هذا نموذج يمكن إبرازه بالنسبة للشباب، شاب تقدم بدعوى ضد المزورين لكنه أشعر من طرف وكيل النيابة بأنه يرفض فتح ملف، ذلك عن أشكال القضاء، المشكل ليس في كون القضاة مواطنين لكن في أن النظام القضائي العربي يعتبر نظام وظيفي في خدمة الحاكم ولا يعتبر سلطة مستقلة عن بقية السلطات بما فيها السلطات الحاكمة.